

## مستقبل لبنان على مفترق طرق

أسامة صفا\*

بعد حرب تموز/يوليو 2006 المدمرة وسنتين من الجيشان السياسي العنيف، عاد مستقبل لبنان للمعاناة واقعاً ما بين القوى السياسية المتعارضة، المدعومة من سلطات إقليمية ودولية معاً. وكما حدث في السبعينات تماماً، أصبح دور لبنان هو توفير ساحة للمعركة بالوكالة لصالح قوى خارجية تخوض صراعاً بواسطة مختلف الفاعلين السياسيين الذين يحددون المشهد السياسي الجديد في البلد. فائتلاف 14 آذار المدعوم من الولايات المتحدة والسعودية، يقاتل لإنقاذ حكومته من قبضة المعارضة الخائفة بزعامة حزب الله، والتي تضم أيضاً طرفاً مسيحياً رئيسياً، وهي مدعومة من سورية وإيران. ويجد البلد نفسه في حالة من شبه الشلل، ناتجة عن التعطيل السياسي والتجاذب المستمر مع المعارضة التي تواجه الحكومة وتحاول الإطاحة بها من أجل إعادة رسم خارطة لبنان السياسية. إلا أن التنافس الداخلي في ائتلاف 14 آذار سيفقد عاجلاً أم آجلاً في طريق أي تسوية مستقبلية، تماماً كما أن شجب اتفاق الطائف هو ربما الأرضية المشتركة الوحيدة ضمناً التي تبقى على تحالف جماعة الجنرال عون وحزب الله معاً.

### مراجعة

ومحكمة ذات طابع دولي لمتابعة قضية اغتيال الحريري. وفي هذه الأثناء شهد لبنان سلسلة من تفجيرات السيارات والاعتقالات التي استهدفت أفضل وألمع مثقفي البلد بمن فيهم وزراء يحتلون مناصب في الدفاع والصناعة وصحفيين بارزين.

شكل "ائتلاف 14 آذار" حكومة استثنيت التيار الوطني الحرّ، وهو تيار مسيحي رئيسي، وأقرت في بيان رسمي بحق لبنان في مقاومة الاحتلال وتحرير سجنائه في السجون الإسرائيلية. لاحقاً، بعد التأمل في الأحداث، اعتُبر استثناء التيار الوطني الحر ودعم المقاومة المثير للجدل أخطاء مكلفة جداً. وكانت إحدى أوليات الحكومة الجديدة هي دعم

بدأت محن لبنان السياسية الحالية مع إصدار مجلس الأمن في الأمم المتحدة القرار رقم 1559 في تشرين الأول 2004، وتعاضمت بعد الاغتيال العنيف لرئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في انفجار سيارة ساحق في وسط بيروت في شباط 2005. ومنذ ذلك الوقت والأحداث تتسارع، فشهدنا انسحاب القوات السورية من لبنان، وإجراء الانتخابات التشريعية التي جلبت إلى السلطة المعارضة في حينها، وهي الائتلاف الذي تشكل في 14 آذار 2005، وما تبع بعد ذلك من قرارات لمجلس الأمن تدعو إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية

التفت حزب الله نحو السياسة الداخلية، وهو يجد ضرورة لضبطها تطبيقاً لحدة الخسارة السياسية جراء مناورته العسكرية على الحدود. وقد وافق حزب الله على مضمض على ما نص عليه قرار مجلس الأمن رقم 1701، وذلك تحت الضغط الهائل وبعد التأكد من أن القرار لم يمر تحت الفصل السابع للأمم المتحدة الذي يخول استعمال القوة. وبما أن القرار نصّ على تسليم سلاح الحزب كجزء من التنفيذ الكامل، فلا بد أن تأخذ هذه القضية، إن عاجلاً أو آجلاً، طريقها إلى طاولة المفاوضات والطريقة الوحيدة أمام حزب الله لتأخير هذه العملية وتوقيفها إلى زمن غير معلوم هي بزيادة تأثيره على مؤسسات الدولة، وأكثرها صعوبة هو مجلس الوزراء. وعلى هذه الخلفية يمكن تفسير المطالب المتصلبة للمعارضة والخطوات المتصاعدة المترتبة عليها التي بدأت في الخريف الماضي.

وبسبب من شعوره بالنصر في المواجهات العسكرية مع إسرائيل، تشجع حزب الله على الإقدام على ما يشك بأنه رغبة في السيطرة شرعياً ودستورياً على الحكومة. يعد حزب الله الرئيس إميل لحود من بين حلفائه المقربين وهذا الأخير هو أحد أوفى حلفاء سورية في البلاد، بالإضافة إلى نبيه بري رئيس البرلمان والعضو القيادي في المعارضة. ولقد أفلح لحود وبري في إيقاف قرارات الحكومة إما برفض توقيع المراسيم الرئاسية أو بتأخير جلسات البرلمان إلى أجل غير مسمى. ولقد بذل حزب الله جهداً كبيراً للتأثير على واحدة من أعلى وكالات الأمن اللبنانية (الأمن العام) والتي تراقب مع غيرها الحدود مع سورية. إن إصرار حزب الله على الحصول على نصاب الأقلية المعطلة في مجلس الوزراء سيكمل دائرة اكتساب حق النقض ضد اتخاذ قرار في المستقبل. وهكذا يتجنب أي مناقشة مستقبلية لسلاحه. وبوضعه لهذا السيناريو في باله، فإن حزب الله يلتف على أية محاولة من أعدائه لتخفيض قدرته على المناورة العسكرية أو لوقف شحن سلاحه، أو بكل بساطة للتفاوض بحرية مع المجتمع الدولي. بالإضافة لحماية مستقبل سلاحه وبالتالي وجوده، فإن الهدف الآخر لحزب الله من وراء السيطرة على الحكومة هو إحباط عملية تشكيل محكمة لمحاكمة الذين اغتالوا رفيق الحريري الأب. ويخشى حزب الله أن تقوم المحكمة بسابقة دولية يمكن في يوم من الأيام أن ترجع إلى الوراء وتحاكم قيادة حزب الله

التحقيق الدولي في مقتل الحريري والتسريع في تشكيل المحكمة المخصصة لهذا الهدف. ومضت الحكومة في تنفيذ برنامجها مستفيدة من الدعم الدولي غير المسبوق بقيادة الولايات المتحدة وفرنسا. ثم تابعت الحكومة التطرق لقضايا حساسة ومثيرة للجدل مثل إعادة ترسيم الحدود مع سورية وتبادل العلاقات الدبلوماسية مع دمشق، بالإضافة للمحكمة الدولية ومستقبل سلاح حزب الله وقضايا أخرى.

حتى تموز 2006، كان الممثلون السياسيون الرئيسيون منخرطون في سلسلة جلسات حوار مطاطة ذات جدول أعمال مليء بالبنود الشائكة والمتشظية. وما لبثوا أن صعقوا في 12 من الشهر نفسه بقيام حزب الله بعملية عبر الحدود أثارت حرب إسرائيل لمدة 33 يوماً ضد لبنان وأدت إلى دمار شاسع وأضرار متعمدة.

### الأحداث السياسية المستجدة

انتهت حرب صيف 2006 مع قرار مجلس الأمن رقم 1701 والذي أملى التالي: استعادة السيادة العسكرية اللبنانية على طول الحدود مع إسرائيل وتقوية قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هناك. وبعد تسعة أشهر من صدور قرار الأمم المتحدة، تقلصت نشاطات وعمليات حزب الله العسكرية بشكل ملحوظ.

وفي الحقيقة قدم الحزب تنازلاً أساسياً فيما يخص بند "سبب وجوده"، وذلك بإخلاء مراكز مراقبة ورصد مهمة على طول الحدود. إن تحصين مثل هذه المراكز لسنوات هو الذي منح حزب الله إمكانية تخطيط وتوقيت الهجوم عبر الحدود في 12 تموز. والتنازل عن مثل هذه المراكز يعني حتماً أن حزب الله لن يستطيع بعد الآن جمع الاستخبارات اللازمة وشن هجوم مهم آخر ضد إسرائيل - على الأقل في الوقت الراهن. ومن الخطأ على كل حال اعتبار أن الدور العسكري لحزب الله قارب على الانتهاء. فالحزب ما زال يعيد التسليح وفق ما صرح به السكرتير العام للحزب. وهذا واضح من الحجز على أسلحة في آذار/مارس 2007 كانت تشحن إلى مخازن تابعة لحزب الله.

في الواقع، مع التهدة في الجهة الجنوبية، وعلى الرغم من عدم الاتفاق على وقف إطلاق النار،

المعارضة السياسية رسمت خطوطاً حمراء جديدة في ميدان المعركة السياسية مع التحالف الحكومي. والثمن الغالي لليوميين الديمويين اللذين قادهما بشكل رئيسي متظاهرون من السنة والشيعية، أُجبر المعارضة على إعادة حساباتها والخروج بنتيجة أن عنف الشارع غير وارد بتاتاً كأداة للتغيير السياسي، على الأقل في الوقت الراهن. ومع أن شبح الحرب الأهلية ما زال يحوم فوق لبنان لأن التوترات الطائفية تندر بالخطر فعلى المعارضة أن تكتفي الآن على الأقل بالاعتصامات السلمية في وسط المدينة.

إن المأزق الحرج والملتهب الذي نتج عن الأزمة الحالية أدى إلى التباعد بين الحكومة والمعارضة إلى الحد الذي أصبح من الصعب معه ترميم العلاقات بينهما وتطبيعها في وقت قريب. يدفع السنيورة قدماً بتأسيس المحكمة الدولية مستفيداً من الدعم النادر دولياً وإقليمياً، ومدركاً أن المعارضة لن تسمح بهذا من خلال القنوات الدستورية المعتادة. وإذا لم تتعرقل خطة الحكومة بشأن المحكمة الدولية، فإنها ستتمكن من تجريد المعارضة من إحدى أوراقها الرئيسية في المفاوضات ومن نقطة ضغط محتملة، لتتركز من ثم قواها على شن معارك سياسية حاسمة تماماً مثل انتخاب الرئيس الجديد في الخريف المقبل.

### الممثلون السياسيون في لبنان

أسفرت حرب تموز 2006 عن تبلور في المواقف بين مختلف أقطاب التوازن السياسي الجديد في لبنان والذي تشكل بعد اغتيال الحريري. فائتلاف 14 آذار يمثل كوكبة من السياسيين الأساسيين الذين كان بعضهم حتى وقت قريب أعداء سابقين - مثل زعيم الدروز وليد جنبلاط ورئيس القوات اللبنانية الماروني سمير جعجع - والسنة اللبنانيين والذين ظلوا حتى ذلك الحين بعيداً عن ميدان المواجهة بين السياسيين. وما عرف تقليدياً بالمجتمع السنّي الخجول بزعامة الحريري الأب سابقاً وبقيادة ابنه سعد حالياً، بات يشكل الحجر الأساس في ائتلاف 14 آذار. وهو يقود اليوم معركة كشف المعارضة. ويضم الائتلاف أيضاً جمهرة من الشخصيات المارونية السياسية الواعدة رأسياً والتي اشتهرت بمعاداتها لسورية في السنوات الأخيرة، وهي

على دورها في أوائل الثمانينات (خاصة على تفجير ثكنات أمريكية وفرنسية كانت تابعة للقوات المتعددة في لبنان وذلك في تشرين الأول/أكتوبر من عام 1982. وكان حزب الله قد أعلن وقتها مسؤوليته عنها). والخوف أيضاً من أن تُضعف المحكمة الحليف الرئيسي لحزب الله - النظام السوري - قنواته الوحيدة للدعم والإمداد العسكري من إيران. والقيادة السورية هي المتهم الوحيد حتى الآن في قتل الحريري. ومنذ أن فرضت القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة في لبنان سيطرتها على نقاط الدخول في البحر والمطار، أصبحت سورية مصدر الحياة الوحيد لحزب الله. وإذا ما انتهت التحقيقات الدولية إلى عقوبات على سورية، فإن حزب الله سيضطر تحت هذا الضغط القاسي للبحث عن مخارج أخرى بديلة للأسلحة والمواد المرسله من إيران.

حالياً، تقف عقبات أساسية في طريق إتمام حزب الله لخطته في السيطرة على الحكومة. ومن الواضح أن حزب الله وحلفاؤه في قوى المعارضة أخطأوا في حساباتهم عندما اعتقدوا أن الحكومة ستنتهار في الأسابيع الأولى من الاعتصامات التي تموضعت في وسط بيروت منذ 1 كانون الأول/ديسمبر. وبعد خمسة أشهر من ذلك التاريخ، استكمل الاعتصام ذلك باستقالة ستة وزراء من المعارضة، ولم يكن هناك أية إشارة على أن سقوط الحكومة وشيك. وكانت الأخيرة رغم رزوحها تحت حصار لا مثيل له قد وقفت في وجه ضغوط المعارضة وتمكنت من تثبيت إنجاز أساسي بنجاحها في مؤتمر المانحين باريس 3. ومضت حكومة السنيورة في عملها كالمعتاد بدعم غير مسبوق من المجتمع الدولي والدول العربية الهامة، في محاولة منها لتمزيق حملة المعارضة وإسقاطها.

وفي خضم البلاغة المتصاعدة، تكشفت الاشتباكات العنيفة التي حدثت في بيروت في كانون الثاني 2007 على مدى يومين وفي حادثين منفصلين عن ملامح طائفية مشؤومة، وابرزت عناوين خطوط الانقسام الجديد فيما إذا انفجرت حرب أهلية أخرى. وأثبت تبادل العنف للمعارضة الثمن الباهظ لمحاولة تغيير توازن السلطة بالقوة. ولطالما رُسم تاريخ لبنان وفق المعادلة المعمرة والمستمرة "لا غالب ولا مغلوب". فمحاولات كانون الثاني الماضي للتخلص من هذه الحكمة وفرض تغييرات

فيه دون عقاب، بل وأيضاً أداة دعا إليها الائتلاف لإبقاء النظام السوري في ورطة، ومنع عودته إلى لبنان. وستحرم المحكمة المعارضة أيضاً من حليفها السوري الضروري جداً وبهذا تختصر تأثيره على السياسة في البلد - هذا عدا كون ذلك أصبح مطلباً عربياً ودولياً لا يُرد على ما يبدو. وبعد الحرب في صيف عام 2006، أصبح أصحاب التيار المتشدد في ائتلاف الحكومة أعلى صوتاً في تقديم لحزب الله والدعوة إلى نزع سلاحه، في حين يرى المعتدلون في الائتلاف أن الالتزام بتطبيق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1701 سيكون تقدماً مرضياً على هذه الجبهة.

والأوضح من ذلك هو اختلافات ائتلاف الحكومة على قبول التسوية، والتي عليها الإقرار بالثقل السياسي للمعارضة والسماح لحزب الله و التيار الوطني الحر بتحقيق مكسب ملموس، وذلك بتشكيل حكومة جديدة تتضمن ممثلين عنهم. سيأتي توسع من هذا النوع على حساب "القوات اللبنانية" التي ستضطر التنازل عن مناصب في مجلس الوزراء لاتباع عون. وسيعني ذلك أيضاً تمثيلاً أكبر للمعارضة في الحكومة مما سيؤدي إلى توازن في القوى، وفي بعض الأحيان إلى تحدي قيادة الأغلبية في 14 آذار. هذه هي الحالة حتى لو لم تتل المعارضة تصويت الأقلية المعطلة الذي تطالب به.

وتبقى المنافسة الداخلية بين مختلف قادة 14 آذار الذين ستقف جداول أعمالهم عاجلاً أم آجلاً في طريق أية تسوية مستقبلية. سيظل سعي جعجع السياسي هو وراء الحد من ارتفاع نجم ميشيل عون لخفض فرصه للفوز بالرئاسة. سيعتمد في ذلك جعجع على شركائه في 14 آذار كما على دعم البطريركية المارونية. أما جنبلاط، الذي من مصلحته أن يضمن حصة دائمة في أية تسوية ممكنة، فإنه يحتاج إلى الإبقاء على عدد المقاعد التي يسيطر عليها في الحكومة. في حين سيقاوم الحريري والمجتمع السني أية محاولة لتغيير ترتيبات ما بعد اتفاق الطائف التي حولت القيادة السنية إلى قوة سياسية حاسمة وذات نفوذ في البلاد. كل هذا معناه أن الحريري سيستمر في السير على حبل سياسي مشدود بين الإبقاء على ائتلاف 14 آذار سائراً معاً ومفاوضة المعارضة.

مدعومة تاريخياً من البطريركية المارونية المنتفذة. واكتسح التحالف في عام 2005 الانتخابات التشريعية وأمن أكثرية برلمانية من 71 عضواً من أصل 128، وهو عدد يقتصر الآن على 69 عضواً برلمانياً بعد اغتيال الوزير وعضو البرلمان بيار الجميل في تشرين الثاني/نوفمبر 2006 وكذلك وليد عيود في أوائل حزيران/يونيه 2007.

إن ائتلاف الحكومة المدعوم من قبل الولايات المتحدة والمجتمع الدولي كله، والمستفيد من دعم عربي غير مسبوق، تمثله السعودية ومصر والأردن، متورط في أزمة سياسية محتومة، إما أن تختم نتائجها قدره وتنتهيه أو تعزز سيطرته على السياسة اللبنانية. وكمثله من الائتلافات العديدة، يظهر ائتلاف 14 آذار توازناً حساساً بين قيادة الشاب الحريري الحمائية ورئيس وزرائه فؤاد السنيورة، وبين التبجح السياسي الصقوري لجنبلاط وجعجع. ويقود جنبلاط الماكر - وهو منذ زمن سيد في حماية نفسه - خط الائتلاف ضد سورية المناهض للتسوية، ويعرف جدول عمله التفاوضي حتى الآن على أنه احتمالات تكتيكية للتفاوض والتسوية. إن حسه السياسي الحاد وقدرته التي لا نظير لها في قراءة التغيرات على صعيد السياسة الدولية والإقليمية بشكل ناجح صورته على أنه القائد المعتمد عليه أكثر من غيره في الائتلاف. وشيئيه في الصلابة، جعجع، يحاول استعادة ثقة الرأي العام المسيحي به منذ عودته السياسية قبل عامين، وهو يماثله في عدم المرونة عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع المعارضة الموالية لسورية، وخاصة مع نده الرئيس ميشال عون. بين عون وجعجع قضية تاريخية تحتاج إلى تسوية، أي معركتهما لاحتكار القيادة المسيحية عام 1988 عندما قاد كلاهما الفصل العنيف الأخير في الحرب الأهلية من دون أن يتمكن من حسمه.

تتوحد مطالب ائتلاف الحكومة حول الإصرار على سن قانون المحكمة الدولية، ونزع سلاح حزب الله، وحل عرقلة الأزمة السياسية الراهنة. أما الأوليات فمختلفة ضمن الائتلاف. إن المحكمة هي أقوى أرضية مشتركة بلا نزاع، بين قادة الائتلاف على الأقل، فيما يتعلق بالمرحلة الراهنة، لأن أربعة من أعضائه كانوا عرضة للاغتيال في عام 2004. ويُنظر إلى المحكمة ليس فقط على أنها الوسيلة الوحيدة لتحقيق العدالة في بلد يمر العنف السياسي

والموارنة. كانت الحرب الأهلية بين عامي 1975 و 1990 قد شنت بشكل واسع بين أنصار القوات الفلسطينية (المسلمون بشكل رئيسي) وأنصار المسيحيين المنحازين الى الغرب. أما المفارقة السياسية اليوم فهي حرب الشقاق السنية - الشيعية على الرغم من حقيقة أن كلا المعسكرين يتمتع بالدعم من الطوائف الأخرى. ولقد حرص على هذا في الواقع ما يعانيه البلد من أزمة حادة في القيادة وغياب أليم لخط وطني غير طائفي. يتهم حزب الله ائتلاف الحكومة بأنه دمية في يد الولايات المتحدة، بينما يتهم ائتلاف 14 آذار حزب الله وأعوانه بأنهم عملاء لسورية وإيران. وبغض النظر عن صمود جدارة هذه الاتهامات، فما زال يُدفع بلبنان إلى الوراء ليلعب دور الوكالة الذي لعبه في السبعينات، مستضيفاً هذه المرة الصراع بين الولايات المتحدة وإيران.

كما تعكس الأزمة الحالية الشلل المؤسستي لما بعد الطائف وذلك في غياب تحكيم نافذ أو توافق مسبق. لقد كان الوجود السوري في لبنان يتحكم سابقا بالموقف، أما الوضع اللاحق فيبدو من المستحيل الوصول إليه مع التخندق العميق لكل طرف في موقفه. تحتاج الأطراف كلها إلى وسيط قوي ليزيحها عن مواقفها الحالية ويجبرها على مفاوضات جادة. ولا بد على كل حال من بعض إجراءات بناء الثقة قبل أن تحدث أية مفاوضات. الآن، وقد تولى مجلس الأمن قضية المحاكمة بشكل مباشر وتم سحبها من التداول المحلي، فسوف نحتاج على المدى القريب إلى اتفاق على خطوات متبادلة يمكن أن توقف الاعتصامات المعطلة في وسط بيروت مقابل مناقشات لتوسيع الحكومة ووضع قانون انتخابات جديد. وإذا ما نجحت هذه المفاوضات تحت رعاية وسيط ذي نفوذ فإن الخطوة التالية ستكون الاتفاق على انتخاب رئيس بالتراضي يمكن لقيادته أن تجمع الناس معاً وتعيد بناء السلام الاجتماعي المفقود. أما على المدى البعيد فالمطلوب إعادة التفاوض على آلية تطبيق اتفاق الطائف بالإضافة إلى التفكير ملياً بطرق لتنفيذ الترتيبات الاحتياطية الموضوعة على الرف حتى الآن من أجل تفعيل إصلاح جدي وإعادة بناء مؤسسات الدولة وفتح الطريق أمام توافق متين على مستقبل هذا البلد.

من زوايا عديدة، تبدو أزمة لبنان السياسية وكأنها معهودة. لطالما ابتلى نظام الدولة اللبنانية بمآسي الديمقراطية التوافقية، التي عززت نقاط ضعف بنيته، المنعكسة هشاشة في مؤسسات الدولة وعجزا على تأدية مهامها. إن التوافق اللبناني المطلوب كان دائماً عرضة لضغوط شديدة من الدخلاء، ولاعتقاد الجماعات المحلية بأنها تستطيع المفاوضة مجدداً على حصة أكبر في النظام. إن بروز حزب الله المتزايد يمكن أن يفهم على أنه تطور طبيعي لانتعاش الحركة السياسية الشيعية في المنطقة. وهذا على كل حال لا يتم دون تبرير المطالبة بإعادة التفاوض على المشاركة في السلطة. ولقد كان واضحاً في خطاب الأمين العام لحزب الله في 8 نيسان/ابريل 2005 أنه يعلن ان شيعة لبنان يستحقون "أكثر من هذا"، وعلى الأرجح فإن الحزب عاجلاً أم آجلاً سوف يدعو إلى إصلاح صارم لنظام المشاركة في السلطة حسب اتفاق الطائف.

إن حزب الله وحليفه الرئيسي في المعارضة ميشيل عون لم يصرحوا أبداً عن التزامهم باتفاق الطائف. فلقد شجب عون الاتفاق في الماضي وحاول جاهداً منع توقيعه، وهي وقفة أمضى بسببها خمس عشرة سنة في المنفى. إن شجب اتفاق الطائف يمكن أن يكون الأرضية الخفية المشتركة الوحيدة التي تبقي على تحالف تيار عون الوطني الحر وحزب الله معاً. فبرنامج الأول السياسي يتوقع أن يُبنى على نظام دولة علماني واقتصاد السوق ووجهة نظر سياسية ليمين الوسط، وهذا كله يتعارض تماماً مع عقيدة حزب الله. ولذلك، فإن تحالف التيار الوطني الحر وحزب الله ملائم لكل منهما، فهو يساعد الثاني على التخفيف من لونه الطائفي، ويعيد الأول بالأصوات الشيعية اللازمة من أجل إحكام سيطرته على جبل لبنان الجنوبي.

يواجه لبنان اليوم أعتى أزمة سياسية منذ نهاية الحرب الأهلية عام 1990. وكما في كل الأزمات السابقة، فإن هذه ستنتهي على كل حال إما بتسوية سياسية أو أنها ستولد عنفاً جمعياً - ويبدو الخيار الأخير بعيداً في الوقت الراهن. في عام 1958، عاش لبنان حرباً أهلية قصيرة بين معسكرات الناصريين وأعداء الناصريين خلفت ندباً بين السنة

## أوراق المتابعة السياسية

- الإصلاح السياسي وإعادة بناء الهوية الوطنية في سورية - ياسين الحاج صالح - حزيران/يونيو 2007
- "هيئة 18 أكتوبر للحقوق و الحريات" بتونس: الوصول إلى التوافق - لطفي حجي - تشرين الأول / أكتوبر 2006
- "هيئة الإنصاف والمصالحة" ومسار العملية الانتقالية في المغرب - محمد أحمد بنيس - أيلول/سبتمبر 2006
- حزب الله والدولة اللبنانية:الموامة بين الاستراتيجية الوطنية والدور الإقليمي- علي فياض - آب/أغسطس 2006
- إصلاح قانون الانتخاب اللبناني: تجربة الهيئة الوطنية و توصياتها - بول سالم - تموز/يوليو 2006
- الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية" في الجزائر: تناقضات خطيرة - غازي حيدوسي - تموز/يوليو 2006
- انتقال الإمارة بالكويت وعلاقتها بمنظومة الإصلاح - علي زيد الزعبي- حزيران/يونيو 2006
- ماذا يحدث في موريتانيا؟ تحليل للمرحلة الانتقالية بعد الانقلاب - محمد أمين ولد أباه - أيار/مايو 2006
- سوريا: أي إصلاحات لعاصفة على الأبواب؟ - سمير العيطة - نيسان/ابريل 2006
- الناخب الفلسطيني: الإسلاميون هم الأقدر على قيادة عملية الإصلاح وبناء الدول - خليل شقافي - آذار/مارس 2006
- الانتخابات المحيرة: خطوتان إلى الأمام وخطوة للخلف في الديمقراطية - محمد عبد السلام - شباط/فبراير 2006
- السلام والدستور في السودان - حيدر ابراهيم - شباط/فبراير 2006
- الانتخابات الرئاسية المصرية: حدود عملية الإصلاح - عمرو الشوبكي - شباط/فبراير 2006
- الانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية 2005 - باسكال مينوريه - كانون الثاني/يناير 2006

\*\*\*\*\*

"مبادرة الإصلاح العربي" هي تجمع يضم خمسة عشر من أبرز مراكز الأبحاث السياسية في العالم العربي، تعمل بالاشتراك مع نظيراتها لها من أوروبا والولايات المتحدة على تحفيز القدرة البحثية العربية، لتعزيز المعرفة وتشجيع إنتاج برنامج ذو منبت محلي للإصلاحات الديمقراطية.

لمزيد من المعلومات، زوروا موقعنا

[www.arab-reform.net](http://www.arab-reform.net)